

قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٥

بمعدل بعض أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨
في شأن التعليم العام

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة (٥٠) من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨
في شأن التعليم العام النص الآتي :

”مادة ٥٠ - يعقد امتحان على مستوى مديريات التربية والتعليم
بالمحافظات لتلاميذ الصف السادس ، ويمنح الناجحون فيه شهادة إتمام
الدراسة الابتدائية .

كما يعقد دورتان للراشدين في أو الذين تخلفوا عن أحائه كله أو بعضه
وفقا للقواعد والشروط التي يصدرها قرار من وزير التربية والتعليم .

ويجوز التقدم من الخارج للامتحان المشار إليه في الفقرتين السابقتين ،
وتحدد الفئات التي يسمح لها بأداء الامتحان والقواعد والشروط اللازمة
لذلك بقرار من وزير التربية والتعليم .

وكل من أتم مدة الإلزام بالمرحلة الابتدائية ، ولم يؤد امتحان الدراسة
الابتدائية أو رسب فيه يعطى مصدقة من مديرية التربية والتعليم المختصة
بإتمام مدة الإلزام“ .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا
من العام الهجري ١٩٧٥/٧٤

يعم هذا القانون بحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ رجب سنة ١٣٩٥ (٢٦ يولييه سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

وتلغى المادة ٣٣ مكررا (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
المشار إليه .

كما يلغى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن بلجان الفصل في المنازعات
الزراعية ويلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

يعم هذا القانون بحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ رجب سنة ١٣٩٥ (٢٦ يولييه سنة ١٩٧٥)
أنور السادات

قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥

بمعدل بعض أحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١
بشأن الري والصرف

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٨٠ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١
بشأن الري والصرف النص الآتي :

”مادة ٨٠ - لمهندس الري المختص عند وقوع تمد على منافع الري والصرف
أن يكلف من استفاد من هذا التمدي إعادة الشيء إلى أصله في ميعاد محدد
وإلا قام بذلك على نفقته .

ويتم التكليف بإخطار المستفيد شخصيا أو بكتاب موصل عليه أو بإثبات
ذلك في المحضر الذي يحضره مهندس الري .

وفي هذه الحالة يلتزم المستفيد بأداء مبلغ عشرين جنيها فورا بمجرد تحصيلها
بطريق الحجز الإداري تحت حساب إعادة الشيء إلى أصله ، وفي جميع
الاحوال يلزم المستفيد بأداء مقابل ما حاد عليه من منفعة طبقا للفئات التي
يصدرها قرار من وزير الري“ .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

يعم هذا القانون بحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ رجب سنة ١٣٩٥ (٢٦ يولييه سنة ١٩٧٥)

أنور السادات